الميراث في الإسلام: نظرة اقتصادية

حسين عبد المطلب الأسرج

كبير الباحثين بوزارة التجارة والصناعة - مصر

تميزت الشريعة الإسلامية بابتكار أنظمة مالية لم يسبق لها أن طبقت من قبل، بل وجعلتها فرضا دينيا كالزكاة، أو وسيلة لتطبيق أحكام شرعية كالميراث، فامتازت هذه الأنظمة بمزج روحي ومادي. وأعطى الإسلام الميراث اهتماما كبيرا، وعمل على تحديد الورثة، أو من لهم الحق في تركة الميت، ليبطل بذلك ما كان يفعله العرب في الجاهلية قبل الإسلام من توريث الرجال دون النساء، والكبار دون الصغار.

جاء الإسلام ليبطل ذلك لما فيه من ظلم وجور، وحدد لكل مستحق في التركة حقه، فقال سبحانه: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وإن كَانَتْ واحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ولأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إن كَانَ لَهُ ولَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ ولَدٌ وورِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (النساء: ١١). وألغى الإسلام كل النظم الاستبدادية، وسن أحكام الإرث ليضمن للضعيف حقه ويحفظ له كرامته ويساوي بينه وبين القوي، وبين الكبير والصغير، وبين الرجل والمرأة، فلكل واحد منهم نصيبا مفروضا وحقا محددا في كتاب الله المجيد[١].

يهدف هذا المقال لإلقاء الضوء على الجانب الاقتصادي لنظام الميراث في الإسلام.

تعريف الميراث

الميراث في اللغة: من ورث يرث إرثًا وميراثًا. يقال ورث فلان قريبه وورث أباه، وهو انتقال الشيء من شخص إلى شخص أو من قوم إلى قوم. والإرث لغة يعني بقية الشيء، والميراث الأمر القديم توارثه الآخر عن الأول، ووراثة صار إليه ماله بعد موته أما معنى الإرث اصطلاحا فهو استحقاق إنسان بموت آخر بنسب أو سبب شيئا بالأصالة، فالإرث هو نفس الاستحقاق الناتج عن موت إنسان بينه وبين الوارث نسب شرعي أو سبب كذلك، بحيث لا يعتبر فيه شيء آخر.

[١] أمل عبد الحسين، الميراث بين التشريع الإسلامي والتطبيق المحاسبي رؤية جديدة للمحاسبة المعاصرة في النظام الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية , ع، 15، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، 2010

والميراث يعمل على تفتيت الثروة المتجمعة ويعيد توزيعها من جديد مما لا يدع مجالاً لتخيم الثروة وتكدسها في أيد طبقات قليلة وهو بهذا أداة مؤثر فعالة في إعادة التنظيم الاقتصادي في الأسرة ورده إلى الاعتدال دون تدخل مباشر من الدولة، فتقبل عليه الأنفس بالرضا والتسلم؛ فإذا كان في العائلة أبناء وبنات وأب وأم وزوج فإن كلاً من هؤلاء تكون له حصة في الإرث بما يضمن تفتت الثروة وانتشارها بين الأفراد[1].

فالقضية في توزيع الميراث ليست قضية ترضية الوارثين ومتابعة الأهواء، وإنما هي قضية نظام يحقق العدالة ويعمل على توزيع الثروة بانتظام وعدم ظلم فلا يحابي أحداً، ولا يقصي غيره فهو تقسيم ما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً للرجال وكذلك للنساء على أسس الكرامة الإنسانية التي نص القرآن الكريم على احترامها في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ واحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً ونِسَاءً واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً) (سورة النساء: ١)، وعلى أساس العدل الذي يجب اعتباره وإعماله لتحقيق استقرار المجتمعات وبناء طمأنة الأفراد فيها على اعتبار أن الغرم بالغنم فمن يخسر يستفيد ومن يستفيد يجب أن يخسر فبمقابلة الغنم غرم، وكذلك الميراث فمع الكرامة والعدالة يجب أن تراعى الحقوق والواجبات والمنافع والمخاسر لمن تترتب له وعلى من تقع عليه[2].

أهمية موضوع الإرث

تظهر أهمية موضوع الإرث من عدة أبعاد أهمها[3]:

أولا: أنه نظام رباني، تجلى في تكفل الله تعالى بتحديد الورثة وأنصبتهم وشروط استحقاقهم لها.

ثانيا: أن أحكام الإرث ترتبط مباشرة بحياة الأفراد والمجتمعات، فمعظم فئات المجتمع – سواء أكانوا أفراداً (رجالا أم نساء أم أطفالا) أم جماعات أم مؤسسات أم حتى دولة – تكون عرضة للتعامل مع تلك الأحكام، فهو نظام شامل وعادل تجلى في كون الإرث مخصص لأهل الميت وقرابته كيفما كانوا، كما أنه نظام عادل لا يحرم الوارث من ارثه بسبب جنسه، فهو للمرأة كما للطفل كما للرجل وقد وضعه الشارع المقدس لغرض الحفاظ على الحقوق المالية لتلك الفئات وحمايتها من الطامعين واستغلالهم، وضبط الثروة للفرد والمجتمع وتقسيمها تقسيما عادلا،

---

[1] كمال توفيق محمد الحطاب، نظرات اقتصادية في حكمة توزيع الميراث في الإسلام، مجلة جامعة دمشق-المجلد الثامن عشر- العدد الثاني- 2002

[2] سهيل محمد طاهر الأحمد، العوامل المؤثرة في توزيع الميراث في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية , ع 30، جامعة القدس المفتوحة، 2013

[3] المرجع السابق

يتلاءم وطبيعة الحياة الإنسانية بما لهم من خصوصيات واحتياجات، فهو نظام متوازن يحترم خصائص المجتمع بكافة طبقاته.

وثالثا: إن أحكام الإرث من العلوم التي ورد عن النبي الحث على تعلمها وتعليمها لأهميتها والحاجة إليها في حياة الأفراد.

ورابعا: فمن المعروف أن تركة من لا وارث له تعود ملكيتها إلى الحكومة الشرعية، فهي أحد موارد الأنفال ولذا فهي تعتبر احد الموارد المالية للدولة الإسلامية.

وخامسا: أن التوارث المادي يعتبر من الأساليب والطرق التي وضعها الشارع المقدس لتفتيت الثروات، وتداولها وعدم حصرها في فئة معينة دون غيرها، . فالتوارث يعمل على تسهيل تداول الأموال بتفتيت الثروات ومنع تكدسها لدى فئة محدودة من خلال توسيع قاعدة المستفيدين منها وذلك بهدف وقاية الاقتصاد الإسلامي من التضخم المالي، وضمان مستوى المعيشة الملائم للفرد، وتحقيق العدالة الاجتماعية في إعطاء كل ذي حق حقه وبمساعدة فئات مختلفة بالمجتمع بتوزيع التركات على ذوي القرابة ومنع ظلم أصحاب الإرث أو تفضيل أحدهم على الآخر، ويظهر من ذلك كله، أهمية موضوع الإرث في الاقتصاد فهو يشكل ثروة وموردا لا يستهان بها.

الإعجاز الاقتصادي لنظام الميراث الإسلامي

إنه في باب المواريث وجوه عدة للإعجاز الاقتصادي، هذا بعضها:

أولا: إعادة توزيع الثروة بشكل عادل

يلعب التوريث بالصورة التي وضعها الفقه الإسلامي دورا مهما في إعادة توزيع الثروة بين الأفراد من الجنسين ممن يحق لهم الإرث، ويلاحظ على هذا التوزيع أنه ثابت بثبات التشريع الإسلامي عكس الضريبة التي تخضع لتقلبات القوانين الوضعية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في رسم التوقعات الاستثمارية لدى الأسر التي تتمتع بثروات مهمة. كما أن خضوع توزيع الإرث لتحديد الفقه الإسلامي يحول دون الخطأ في تقدير أنصبة الأفراد ويجعل من تلك التوقعات أداة ناجعة في سلوك الاستثمار بالنسبة للأفراد.

ونظام الميراث يؤدي إلى تداول الثروة، وهذا هو الهدف الأسمى للنظام الاقتصادي الإسلامي عامة، حيث تنتقل الثروة من يد إلى يد وهكذا يتم تداولها بين جميع الناس، ومن المعروف أن تداول المال في الميراث يكون من الميت إلى أيد جديدة ما زالت في إقبال على العمل بجد ونشاط، وهذه الأيدي الجديدة لا بد أن تقوم بواجب

الاستثمار في المال الذي وصل إليها، ويترتب على ذلك تحقيق التنمية والاستثمار وتداول المال. وبتتبع نظام الإرث الإسلامي نجد أنه يمكن أن يسهم في تحقيق هذا الأثر من خلال المحاور الأتية:

١– أن الشارع في تقسيمه للمال الموروث على المستحقين له شرعا يتجه إلى التوزيع الشخصي دون التجميع، حيث لم يجعل وارثا معينا ينفرد بالتركة في أغلب الأحيان، وإنما وزعها على عدد كبير من أقرباء الميت وجعل لكل منهم نصيبا مفروضا فأعطى الأبناء والبنات، والآباء والأمهات والأجداد والجدات، فضلا عن الأزواج والزوجات والإخوة والأخوات والأعمام وأبناء الأخوة وأولاد البنات وفي بعض الأحيان يكون لذوي الأرحام نصيبا مفروضا من التركة مما يحول دون تجمع الثروة في يد فئة قليلة من أفراد المجتمع من جهة. بنص قوله تعالى: (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) (سورة الحشر: ٧)، وفي نفس الوقت يوسع من دائرة الانتفاع بالتركة من قبل الورثة على حسب صلتهم بالميت وحاجاتهم من جهة أخرى.

٢– كما أن للدولة من خلال نظام الإرث (مال من لا وارث نه) أن تنفق على المصالح العامة للمسلمين والمتمثلة في الطرق والجسور وسد الثغور ونحوها مما ينتفع به عامة الناس وهي مصالح غير محددة من جهة، ومن جهة أخرى قد تقدم بعض هذه الخدمات مجانا من قبل الدولة أو بأسعار رمزية مما يعني إعادة توزيع الثروة لصالح هذه الفئة في المجتمع.

٣– كما أنه على فرض استثمار واحد من الورثة أو أكثر لإرثه في مشروع معين استهلاكي أو استثماري وكان هو صاحب القرار والمنظم فإنه يستحق الربح ومثله لو كان عاملا في المشروع فإنه يستحق الأجر وعليه يمكن القول بأن الإرث يسهم أيضا في تحقيق التوزيع الوظيفي من هذه الناحية[١].

ثانيا: محاربة الفقر وخدمة هدف التشغيل

إذا كان الورثة من الفقراء والمحتاجين، ففي الغالب سوف يزيد حجم الاستهلاك بسبب زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء، سواء أكان هذا الاستهلاك سلعية أم خدمية، ومن المعلوم أن أي زيادة في الاستهلاك سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار، فسيكون هناك استثمارات جديدة من أجل مواجهة الطلب الفعال للاستهلاك الجديد، بسبب انتقال التركة إلى مالكين جدد، فهذا زاد من الطلب على المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، وهو بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار والتشغيل وبالتالي يقلل من البطالة والكساد. وتقسيم الميراث فرصة لإعادة

[١] عبدالله حاسن معبد الجابري، الآثار الاقتصادية للإرث في الإسلام، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر - مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد/العدد: مج 1، ع 3، 1997

تشكيل رأس المال في بعض الحالات التي يزيد فيها نصيب الأفراد عن الحاجات الاستهلاكية، وهكذا وبدل أن تنحصر الثروة في صاحب مفترض واحد لرأس المال يصبح لدينا عدة أفراد مفترضين، وهذا يخدم فرضية تشكيل القطاع الخاص، وبالتالي يخدم الاستثمار. وعندما تبلغ الثروة حدا معينا يتشبع صاحب الثروة من حيث الاستهلاك ويصبح الميل الحدي للاستهلاك لديه قريبا من أو يساوي الصفر، كما هو مبين في النظرية الاقتصادية[1]، وفي هذه الحالة يلجأ المستهلك إلى التخزين أو إلى الادخار، ولكن في حالة العائلات ذات الثقافة الاقتصادية المحدودة فإن تركز الثروة لدى فرد واحد يؤثر سلبا على تخصيص الموارد. أما بعد تقسيم الميراث فإن الأنصبة تذهب إلى عدة أفراد يكون احتمال أن يكونوا دون حالة التشبع، مما يؤثر إيجابا على الميل الحدي للاستهلاك، وبالتالي يخدم الطلب الداخلي، الطلب الإضافي بدوره يدفع بالإنتاج ويخدم أهداف السوق. وفي حالة تطبيق الفقه الإسلامي للمواريث ينال الأفراد نصيبهم بصورة عادلة، ويتم تحويل الثروة إلى الأفراد المعوزين والفقراء بصورة آلية ودون تدخل السلطات، مما يخدم هدف محاربة الفقر، كما أن حصول الرجال على ضعف حقوق النساء في الميراث حسب الفقه الإسلامي إشارة معجزة إلى ضرورة تحويل الثروة إلى أداة للتشغيل سواء عن طريق الاستثمار الفعلي أو التجارة. وهكذا يتيح الميراث لمستحقيه من الفقراء فرصة حيازة أدوات الإنتاج لأنه يوفر لهم السيولة اللازمة لذلك.

ثالثا: التأثير الإيجابي في المتغيرات الاقتصادية

نظام الميراث يدفع إلى مزيد من بذل النشاط والجهد، فالإنسان لا يعمل لنفسه فقط، ولكنه يعمل كذلك لمن يهمه أمرهم من أفراد أسرته وأقاربه، فهو يتعب ويكد من أجل أن يسد جوعتهم ويوفر لهم حاجتهم وحاجته هو، كما يبذل جهدا من أجل تأمين مستقبلهم، فإذا ظل على قيد الحياة، تولى هو بنفسه الإنفاق عليهم، وأن مات تولوا هم الإنفاق على أنفسهم من خلال التركة، وفي هذا أكبر الحوافز التي تحفز الفرد إلى الجد وبذل الجهد من أجل الاستثمار والكسب، ولو منع التوارث بين الأفراد لضعفت الهمم وقل البذل – أي بذل الجهد للإنتاج – وضعف النشاط الاقتصادي عامة، لأن الإنسان يعلم أن ثمرة جهده لا ترجع إلى أسرته، ولذلك يعتبر منع التوريث بين الأفراد قتلا للحافز. الدليل على ذلك التوجيه النبوي للمورث: ... إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإن كان في هذا الحديث تقييد لتصرف المورث بحيث يحفظ للورثة غناهم عن طلب الناس، فإن فيه حافزا لكي يؤمن مستقبلهم بالجد والعمل والاستثمار فيدخر لهم ولمستقبلهم. إذن

[1] راجع ذلك تفصيلا بالمرجع السابق

فالميراث حافز للمورث لبذل الجهد من اجل تامين الحاجات عموما، وهو كذلك حافز للوارث لكي يساعد المورث في النشاط الاقتصادي لأنه يعلم بأن ثمرة جهوده لن تكون لغير الورثة، ولعل هذا الحافز يعد من الحوافز التي لها تأثير مباشر على الاستثمار[١] .

كما يعمل نظام الميراث في الإسلام على حسم النزاعات ويؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي، وهو بهذا يوفر المناخ المناسب للاستثمار، لأنه لا يمكن أن يكون هناك استثمار في وضع غير مستقر أو حالة تسودها النزاعات، إذ الاستثمار في هذه الحالة تحيط به المخاطر مما يؤثر على قرار الاستثمار.

وتتضح علاقة نظام الميراث بالادخار من خلال تأثير الميراث على سلوك المورث بحيث يجعله سلوكا رشيدا، فإذا علم أن جهده وثمرته سوف تعود لورثته من بعده، فسوف يكون سلوكا عقلانيا وسطا بين الإسراف والتقتير، ولا يكون هذا لولا نظام الميراث، فالإنسان مدفوع بهذا للادخار من أجل الورثة، ونستطيع الجزم بأن معظم التركة تصب في زيادة الدخل وكلما زاد الدخل كلما زاد الميل الحدي للادخار. فإن كان هؤلاء الورثة أغنياء فإنّ التركة تزيدهم غنى، وهذا يزيد من القدرة على الادخار وبالتالي الاستثمار. وإذا كان الورثة فقراء فإنّ التركة تزيد في دخولهم ولكن ستوجه هذه الزيادة للاستهلاك وهذا ما يحدث عند الطبقات الفقيرة، فيزيد من الطلب الفعال على السلع، مما يتبعه زيادة مضاعفة في الاستثمار[٢] .

من جهة أخرى فان نصيب الأنثى في الغالب هو نوع من الادخار، حيث لا يجب عليها أن تنفق منه شيئا، فالأنثى وهي بنت نفقتها على أبيها وهي أخت نفقتها على أخيها وهي زوجة نفقتها على زوجها، حتى لو كانت غنية وهي أم نفقتها على أولادها إن لم يكن لها زوج، وهكذا فهي غير مطالبة بالإنفاق على أحد، ولا يجوز إجبارها على الإنفاق، وعلى هذا فنصيبها من التركة محفوظ لا نفقة فيه، فهو حقيقة نوع من الادخار والذي ينبغي أن يصب في قناة الاستثمار. فعلى هذا يعمل نظام الميراث من خلال نصيب الأنثى، على زيادة التراكم الرأسمالي، مما يساعد في توفير المال اللازم للاستثمار والتنمية. ومن هنا يشكل نظام الميراث أحد وسائل تكوين المدخرات.

[١] ناصر سلامة عقلة نواصرة، الآثار الاقتصادية لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2003

[٢] المرجع السابق